الكتابة عن واقع الأسرى في زمن الإبادة

أماني سراحنة

مقدمة: محاولة الكتابة

إن محاولة الكتابة عن واقع الأسرى في السجون الصهيونية في ضوء حرب الإبادة المستمرة في غزة، بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تشكّل إحدى أبرز القضايا الراهنة والتحديات الكبيرة أمام الجرائم المهولة التي يواجهها الأسرى. وهذه المحاولة مرتبطة بإمكانية محاصرة معنى التوحش والعنف بالكتابة. ومع أن هذه المرحلة تعدُّ الأكثر دموية في تاريخ الصراع مع الاستعمار "الإسرائيلي"، إلا أنها تشكِّل امتداداً لتاريخ طويل من سجل الجريمة المنظمة، ومنها الجرائم التي نفَّذها عبر ما تسمى "منظومة السجن" بمعناها الضيق المرتبط ببنية السجن، ومعناها الواسع المرتبط بالسجن المفروض على الجغرافيات الفلسطينية المختلفة. وقد حملت هذه المرحلة فعلياً تغيرات كبيرة وجذرية على واقع الأسرى. وحتى نتمكن من قراءة هذه التغيرات أو وضعها في معنى السؤال عن الثابت والمتغير، وإمكانية الكتابة عن العنف المهول، لا بدَّ من المرور بشكل موجز على أبرز المحطات التي سبقت حرب الإبادة بسنوات قليلة، وشكَّلت مسار التغيير الراهن على واقع "الحياة" الاعتقالية للأسرى داخل سجون الاستعمار "الإسرائيلي"، وإمكانية التساؤل عن نتيجة المسار "الواقع اليوم" الذي كان قائماً قبل حرب الإبادة.

ومن المهم أن يرافق هذه المحاولة تساؤل مركزي عن الكيفية التي يمكننا من خلالها فهم معنى الإبادة داخل السجن "الإسرائيلي" أو إمكانية قراءة ما يجري داخل بنية السجن كوجه من أوجه "الإبادة المستمرة"، وفيما إذا كانت منظومة الاستعمار "الإسرائيلي" قد مارست حرب "الإبادة غير المرئية" [1] في السجن قبل الإبادة المباشرة واللحظية في غزة. وهل كان صوت الأسرى وتصاعد الجرائم بحقهم ضمن المسار الذي سبق حرب الإبادة كافياً لفهم أن هذه الحرب هي نتيجة حتمية وأن الواقع الراهن في السجون كان قادماً لا محالة؟ إذ من المهم فهم الأسباب التي تدفعنا إلى قراءة ما يجري داخل السجن الاستعماري "الإسرائيلي" في المرحلة الراهنة كأحد أوجه الإبادة. وقد سبق أن حاولتُ وضع هذا التساؤل ضمن تقرير سابق كمقدمة عن الجرائم التي شهدها الأسرى مع بداية حرب الإبادة المستمرة وتوصيفها على أنها "إبادة غير مرئية" مع تصاعد مستوى التوحش، واستشهاد العشرات من الأسرى والمعتقلين في سجون ومعسكرات الاحتلال "الإسرائيلي،"[2] وذلك على الرغم من أن منظومة السجن "الإسرائيلية" لم تتوقف يوماً عن تصفية الأسرى ضمن عملية منظمة وممنهجة. كما أنها لم تتوقف يوماً عن محاولتها المستمرة لسلب الأسرى إنسانيتهم ضمن سياسات "كيِّ الوعي"، [3] بل وشكَّل كل ذلك حالة "امتداد" لنهج قائم وثابت كان مساره متزامناً مع تغيُّرات هائلة لمنظومة الاستعمار "الإسرائيلي"، يقابلها العطب الذي أصاب الحالة الوطنية الفلسطينية.

وعلى الرغم من حالة الامتداد الممنهجة لجملة من السياسات والجرائم، إلا أن التغيرات الهائلة التي طرأت على واقع "الحياة" الاعتقالية للأسرى بعد الحرب مسَّت كافة جوانبها. [4] وقد مثَّل واقع الحياة التنظيمية للأسرى، والتي شكلت لعقود الناظم الأساسي للعلاقة في مجتمع الأسرى، أبرز أشكال هذه التحولات. وكذلك الحالة النضالية الجماعية داخل السجون التي مكَّنت الأسرى من خلق نوع من "السيادة" في بنية السجن وتحقيق الحد الأدنى مما يمكن تسميته بـ"الحقوق". وهناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت جوانب الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين داخل السجون "الإسرائيلية"، وأثر التحوُّلات التي طالت القضية الفلسطينية، وواقع الحركة الوطنية الفلسطينية إجمالاً على مصير الأسرى الفلسطينيين. وقد شكَّل التساؤل عن مصير آلاف الأسرى الفلسطينيين، والمئات من قادة ورموز الشعب الفلسطيني من كافة التيارات والأحزاب، التساؤل الأبرز الذي تصاعد قبل حرب الإبادة. كما رافق ذلك حالة من العطب أصابت الحركة الوطنية الفلسطينية إجمالاً، حيث تجاوز بعض الأسرى أعوامهم الأربعين داخل السجون "الإسرائيلية"، [5] ومن استشهد منهم تم احتجاز جثمانه في ثلاجات الاحتلال.

إن هذه المقدمة، بما فيها من تساؤلات متشابكة، تشكِّل أساساً لهذا الريبورتاج المرتبط بمحاولة الكتابة عن واقع الأسرى في زمن الإبادة وعمليات المحو وكيِّ الوعي، والتي سأعرضها عبر مسارين أساسيين: المسار الأول، يرتبط بواقع الأسرى في سجون الاحتلال قبل الحرب، وأستعرض خلاله أبرز المحطات التي سبقت حرب الإبادة في محاولة لفهم الواقع اليوم. أما المسار الثاني، فيتعلق بإمكانية الكتابة عن واقع الأسرى بعد حرب الإبادة، وإمكانية محاصرة التوحش والعنف الاستعماري من خلال اللغة.

واقع الأسرى داخل سجون الاحتلال قبل الحرب الإبادة

بلغ عدد الأسرى في سجون "الاحتلال الإسرائيلي" قبل حرب الإبادة نحو (5250) أسير وأسيرة، موزَّعين على قرابة (24) سجناً ومركز توقيف وتحقيق، ونحو (600) أسير منهم يواجهون أو ينتظرون أحكاماً بالسجن (المؤَّبد)، ومن بينهم (40) أسيرة. [6] ولا بدَّ من الإشارة إلى أن هذه المعطيات متحركة بشكلٍ يومي مع كثافة عمليات الاعتقال في الضفة الغربية عموماً، ومدينة القدس بشكل خاص. وقد كان متوسط عمليات الاعتقال والاحتجاز قبل الحرب 10 معتقلين يومياً على الأقل، وهو متغير كذلك مع واقع المواجهة مع الاحتلال وذلك بحسب المعطيات المتوفرة لدى المؤسسات المتخصصة. وطالما لا يمكن تناول واقع الحركة الأسيرة على مدار عقود من خلال هذا الريبورتاج، فيمكن للقارئ مراجعة العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوعات مختلفة عن الأسرى الفلسطينيين في السجون "الإسرائيلية" من زوايا متعددة. سأكتفي هنا باستعراض بعض المحطات المركزية التي تركت تحولات كبيرة وتغيرات على واقع الأسرى داخل سجون الاحتلال في السنوات القليلة الماضية ما بين الأعوام 2014 -2023.

ارتبطت التحوُّلات في واقع الأسرى في سجون الاحتلال خلال العقد الماضي بحالة المواجهة والمقاومة ضد الاحتلال، وهذه نقطة أساسية لقراءة حالة التغيير التي تطال واقع الأسرى تاريخياً، إذ يحمل هذا الثابت-المتغير معنى مهماً في سياق محاولة الكتابة عن واقع الأسرى في سجون الاحتلال. أبدأ هنا بالمرحلة التي تلت عملية اختطاف المستوطنين الثلاثة في الخليل في العام 2014، [7] والتي جاءت في مرحلة كان فيها

المئات من المعتقلين الإداريين يخوضون إضراباً جماعياً ضد جريمة الاعتقال الإداري، والذي استمر في حينه مدة (62) يوماً. [8] شهدت تلك المرحلة تصاعداً في حملات الاعتقال، وكان أبرزها اعتقال العشرات من محرِّري "صفقة وفاء الأحرار" التي جرت في العام 2011 بوساطة مصرية بين حركة المقاومة الإسلامية-حماس و"إسرائيل". تلت تلك المحطة، الهبَّة الشعبية في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، [9] والتي فرضت تغييراً على تركيبة الأسرى وواقعهم مع تصاعد أعداد المعتقلين في ضوء تصاعد عمليات المقاومة الفردية، وتحديداً من الفتية. وقد اتخذت هبَّة 2015 منحى مختلفاً وحملت أبعاداً جديدة لحالة المقاومة تحديداً في الضفة الغربية، وذلك حتى منتصف العام 2016. وكان من الواضح أن حملات الاعتقال في تصاعد مستمر، ويمكن الإشارة إلى التحول الأكبر في أعداد المعتقلين الذي كان مرتبطاً في أعداد الإداريين بذريعة وجود "ملف سري"، ورافق ذلك استمرار الإضرابات الفردية وتصاعدها ضد جريمة الاعتقال الإداري.

أما المرحلة الأبرز التي تلت تلك الهبة الشعبية، فكانت إضراب الأسرى الجماعي في العام 2017، والذي استمر مدة (42) يوماً، [10] فارضاً تحولات كبيرة بما فيها ترك آثار مختلفة على واقع المواجهة الجماعية للأسرى. وتلا ذلك وبشكل متصاعد بروز حكومات "المستوطنين العقائديين" لسدَّة الحكم في دولة الاحتلال، والذي رافقه تصاعد في حالة التحريض على الأسرى، وبشكل غير مسبوق، وقد بلغ ذروته مع إعلان الاحتلال عن تشكيل لجنة للتضييق على الأسرى في العام 2018، عُرفت في حينه بـ"لجنة أردان". كانت مهمة اللجنة فعلياً سلب الأسرى كل ما تمكنوا من تحقيقه على مدار عقود طويلة ابتداءً من قائمة الطعام، حتى المساس بشكل الحياة التنظيمية القائمة التي فرضها الأسرى كشكل من أشكال "السيادة" داخل السجن. وفي العامين 2019 و2020 شهدت السجون أعنف الاقتحامات التي نفذتها قوات القمع التابعة لجيش الاحتلال، أصيب خلالها العشرات من الأسرى في سجون "عوفر" والنقب و"ريمون" تحديداً، واعتبرت هذه الاقتحامات الأشد والأخطر منذ العام 2007. وتلا ذلك تصاعد في ظاهرة المواجهة الفردية التي خاضها الأسرى ضد السجانين مقارنة مع السنوات التي سبقت تلك المرحلة بقليل. لم يتوقف الأسرى فعلياً عن فرض حالة المواجهة والمقاومة بأساليب مختلفة رغم تراجع الحالة الوطنية الجماعية، وكان أبرزها المسّ بطبيعة العلاقة التي فرضتها بنية السجن بين الأسير والسجان، وتمثَّلت بحالة العصيان والرفض والتمرد على قوانين السجن. هذا إلى جانب إبقاء إعلان الإضراب عن الطعام الخيار الأخير الذي شكَّل السلاح الناظم لواقع الحياة الاعتقالية في تاريخ الحركة الأسيرة. أما المحطة الأبرز والتي أعطت معاني كبيرة لمعنى المواجهة بين داخل السجن وخارجه، ومن أنحاء فلسطين كافة، فكانت هبَّة أيار/ مايو 2021، حين تصاعدت المواجهة مع الاحتلال، وتصاعدت معها حملات الاعتقال، وصولاً إلى عملية "نفق الحرية" في 6 أيلول/ سبتمبر 2021 التي أضاءت وعياً جديداً حمله الأسرى في سجون الاستعمار "الإسرائيلي"، والذي تمثَّل بالتحرُّر وإمكانية تحقيقه.

نفق الحرية... "وإن عدتم عدنا"

فرضت العملية البطولية التي عُرفت باسم "نفق الحرية"، والتي تمكن فيها ستة أسرى فلسطينيين من تحرير أنفسهم من سجن "جلبوع" في 6 أيلول/ سبتمبر 2021، العديد من التحوُّلات على واقع الأسرى الفلسطينيين. [11] وقد جاء ذلك مع تصاعد التساؤل عن مصير آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون

الاحتلال الذين قضى البعض منهم أكثر من 40 عاماً في الأسر. حينئذ، استعاد الأسرى المنخرطون في الإعداد والتخطيط والتنفيذ لهذه العملية التساؤل عن دور الحركة الوطنية تجاه مناضليها ورموزها من كافة الحركات الفلسطينية. كما تحوَّلت هذه العملية إلى كابوس يلاحق المنظومة الأمنية للاحتلال. وكان جزءاً من محاولة استيعاب أبعاد هذه العملية، التي لم تكن الأولى في تاريخ الحركة الأسيرة، أنها جاءت في زمن إعادة تشكيل منظومة السجن الاحتلالية من حيث الإجراءات المبتكَرة في عمليات السيطرة والرقابة. حينها، شرعت "سلطة السجون" بكافة مستوياتها بعدوان هو الأخطر على الأسرى مقارنة مع السنوات التي سبقتها، ونفَّذت أعنف الاقتحامات وأوسع عمليات العزل الجماعية التي استهدفت العشرات من الأسرى ومن ضمنهم رموز وقيادات الشعب الفلسطيني في الأسر. ردَّ الأسرى على تلك الإجراءات بإشعال النار في زنازين بعض السجون في مواجهة السجانين، وسُجِّلت إصابات في صفوف الأسرى. وكانت أبرز عمليات القمع والنقل قد تمَّت في سجن "جلبوع" الذي شهد عملية "نفق الحرية"، وتوالت الخطوات النضالية للأسرى، وتمثلت باستعادة حالة التمرد والعصيان على إدارة السجون. وقد أعلن الأسرى من مختلف التنظيمات في حينه عن تشكيل لجنة لإدارة تلك الخطوات، واستطاع الأسرى، بمستوى معين، الحفاظ على ما كان قائماً قبل هذا التاريخ. إلا أن مخططات إدارة السجون وحكومة "المستوطنين العقائديين" المتوحشة واستمرار صعودهم إلى سدَّة الحكم، كان كفيلاً بقراءة ما هو قادم مع تصاعد إجراءات التضييق على الأسرى ومحاولة المساس ببناهم التنظيمية، وتحديداً أسرى الجهاد الإسلامي الذين قادوا عملية "نفق الحرية"، وتزايدت عمليات السلب التي وصلت إلى حدَّ المساس بأصناف الطعام والاحتياجات الأساسية للأسرى.

لاحقاً، وبعد مرور نحو عام على عملية "نفق الحرية"، أعلن الأسرى في شهر آب/ أغسطس 2022 عن نيتهم لخوض إضراب جماعي عن الطعام احتجاجاً على إجراءات إدارة السجون يكون تاريخه في شهر أيلول/ سبتمبر 2022. وقد استمر التلويح بسلاح الإضراب الناظم لخطاب الأسرى بهدف دفع إدارة السجن للتراجع عن خطواتها مدّاً وجزراً، وذلك حتى العام 2022، وإعلان ما يسمى بـ "وزير الأمن القومي الصهيوني" ايتمار بن غفير سلسلة إجراءات تهدف إلى الانقضاض على كل ما تمكَّن الأسرى من تحقيقه على مدار عقود طويلة. وقد شرع الأسرى مجدداً بخطوات احتجاجية جديدة، واتخذت مرة أخرى شكل العصيان والتمرد على إجراءات إدارة السجون، إلى جانب التلويح مرة أخرى بخيار الإضراب عن الطعام. وقد وجه الأسرى في شهر تشرين الثاني 2022 عدة رسائل، نورد هنا أهمها:

"رسالتنا الأولى للعدو وحكومته القادمة: إن لكم في التاريخ عبرة، وكل من يظن أنه يستطيع أن يمسَّ بأي حق من حقوقنا وينتظر أن نقف مكتوفي الأيدي فهو واهم، وسيرى منا فعلاً يغير الواقع داخل السجون وخارجها، وسنجعل الميدان يريكم لهيب ردودنا داخل السجون وبالتأكيد امتداد المعركة إلى خارج السجون في كل ساحات الوطن. رسالتنا الثانية لشعبنا وأسرانا: إن هذا النكرة 'بن غفير' يظن أن أمثاله قادرون على التعدي على أي إنجاز أو حق من حقوقنا دون أي حساب على ذلك، فكونوا كما عهدناكم دوماً على أعلى درجات الاستعداد والجهوزية لنرد العدوان ونرد الصاع صاعين، فلم نسمح يوماً ولن نسمح لأي كان بالتعدي على كرامتنا وكياننا داخل الأسر، وسنجعلهم يندمون إذا ارتكبوا أي حماقة بحقنا، فلن نسمح للتاريخ بأن يسجل علينا بأننا فرطنا بأي من حقوقنا ومنجزاتنا مهما كلفنا ذلك من ثمن. رسالتنا الثالثة للوسطاء في المنطقة: نود منكم أن توصلوا رسائلنا للعدو بأن أي تجاوزٍ أو تعدٍّ على الأسرى وحقوقهم سيواجه برد فعل

مزلزل قد تمتد آثاره وتداعياته إلى المنطقة بأسرها وليس فقط إلى ساحات الوطن. ختاماً، رسالتنا إلى فصائل المقاومة: لقد كنتم دوماً سنداً لنا، فكونوا على العهد، وليكن سيفكم حاضراً للخروج من غمده، وإن حريتنا الكاملة هي الحل الأمثل والرد الأنجع على هكذا حكومة حاقدة معتدية متربصة."[12]

وفي 13 شباط/ فبراير 2023، أبلغت إدارة السجون ممثلي الأسرى أنها ستبدأ بتنفيذ الإجراءات التي أُقرَّت من المستوى السياسي بحقهم، وبدأت إدارة السجون فعلاً بالمساس بالاحتياجات الأساسية للأسرى، ومنها كمية الماء وأصناف الطعام، وكذلك المدة المسموح للأسير بالاستحمام فيها وغيرها من التوصيات التي أمرت بها حكومة الاحتلال متمثلة بالوزير المتطرف بن غفير. هذا إلى جانب عمليات النقل الجماعية التي استهدفت من خلالها قيادات الحركة الأسيرة، والأسرى الذين يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد. كما وتصاعدت الاقتحامات وعمليات القمع بوتيرة كبيرة وبشكل يومي، فلم يكن أمام الأسرى سوى خيار واحد وهو استئناف محاولة المواجهة الجماعية.

ومع تصاعد إجراءات التضييق وعمليات السلب والحرمان بحق الأسرى، توالت العديد من الأحداث التي تشكل اليوم جزءاً من الواقع القائم بعد حرب الإبادة. وقد شكَّلت معركة الإضراب عن الطعام كحدث منتظَر القضية الأبرز لدى الأسرى من التنظيمات كافة. واستمر الأمر على ما هو عليه بين الأسرى وسلطة السجن في ظل تصاعد عمليات التحريض الكبيرة على الأسرى في ظل الحكومة الحالية. وفي 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، أي قبل يوم واحد من معركة "طوفان الأقصى"، أعلن الأسرى عن نيتهم البدء بجولة جديدة من المواجهة بعد تصاعد إجراءات التضييق عليهم، ووجهوا عدة رسائل جديدة أبرز ما جاء فيها "إن عدتم عدنا."

يأتي استعراض مسار المحطات السابقة في تاريخ الحركة الأسيرة، على مدار السنوات القليلة الماضية، لفهم كيفية تناول واقع الأسرى في زمن الإبادة وإمكانية الكتابة عنها كمرحلة ممتدة. فحتى اليوم الأخير الذي سبق "طوفان الأقصى"، كان واضحاً أن منظومة الاستعمار "الإسرائيلي" ماضية بكل ما تملك من أدوات توحش لتنفيذ مخططاتها التي تهدف بشكل أساس إلى سلب الأسير الفلسطيني إنسانيته، وهو هدف لم يتوقف الاحتلال يوماً عن محاولة تحقيقه عبر سياسات وأدوات ممنهجة عمل على تطويرها وتشكيلها بحسب قراءته للمرحلة. لقد اكتسبت هذه التطورات الهائلة طابع الثبات في النهج متمحورةً حول السلب ومرتبطة بمتغيرات أخرى أساسها التوحش وشكله. وهناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت آلة التوحش في منظومة السجن، وإرادة الأسير الفلسطيني ونضاله على مدار عقود طويلة. [13] هذا بالإضافة إلى ما شهده واقع الأسرى من تحوُّلات كبيرة، منها ما ارتبط بالأسرى أنفسهم بفعل عوامل تاريخية مركبة، وما نشهده اليوم في سجون ومعسكرات الاحتلال في زمن الإبادة الجماعية، حيث تشكل ذلك الواقع كنتيجة "طبيعية" لمسار التوحش الذي كان الاحتلال يتوق لتحقيقه.

أما السؤال الذي يقودنا إلى المسار الثاني لهذا الريبورتاج، فهو كيف شكَّل تاريخ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 حدثاً مؤسِّساً وكاشفاً. فقد أبرز هذا المستوى من التوحش، في ذروته، بشكل أكثر وضوحاً، الرغبة في قتل الإنسان الفلسطيني وإنهاء وجوده. فمشروع قانون الإعدام الذي جاءت به الحكومة الصهيونية في العام 2018، يشكل نموذجاً على ذلك ووخزة دالَّة لكي نفهم أن زمن الإبادة كان يلوح في

الأفق حتى وإن اتخذت الأحداث توصيفاً مختلفاً عن توصيف الإبادة. لم تكن "الإبادة اللحظية"، بكل ثقلها وما تحمله من عمليات محو لأجيال بأكملها، البداية لمشهد التوحش الراهن، بل كانت نتيجة حتمية لنهج مدروس لم يتوقف الاحتلال عنه، بل أداره بأدوات مختلفة، كان أبرزها أدوات "التعذيب الحديث" الذي اتخذت منه منظومة السجن الصهيونية سلوكاً ثابتاً خلال السنوات الماضية، حتى استعادت وجهها الحقيقي ونزعت قناع "التعذيب الحديث" الذي لا يقل خطورة عن سياسات التعذيب المباشرة والسافرة.

مسارات الكتابة عن واقع الأسرى في زمن الإبادة

أولاً: حملات الاعتقال الممنهجة

شكّل تاريخ السابع من أكتوبر حدثاً مؤسساً لمرحلة جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية ومحطة جديدة من تاريخ النضال الفلسطيني، وذلك لما فرضه من تحوُّلات كبيرة على المستويات كافة، وتحديداً بالكشف عن المستوى الذي وصلت له آلة التوحش الاستعمارية خلال حرب الإبادة الجماعية المستمرة، والعدوان الشامل على شعبنا في مختلف الجغرافيات الفلسطينية. ونظراً لأن الحركة الفلسطينية الأسيرة نتيجة لاستمرار الاستعمار "الإسرائيلي"، وديمومة النضال ضده، فقد كان وقع هذا التاريخ مصيرياً على التجربة الاعتقالية للأسرى، وعلى مستوى المنظومة التي تتابع شؤون الأسرى عموماً في بنية السلطة، وإمكانية العودة إلى مسار تحرير الأسرى. إن الكشف عن مستوى التوحش لدى منظومة الاستعمار "الإسرائيلي" الراهن، لم يقتصر على حرب الإبادة التي نشاهدها مباشرة عبر تقنيات العالم الحديث، بل امتدت الإبادة لتتخذ معاني مختلفة عبر حيِّزات أخرى كان أهمها السجن الاستعماري الذي شهد تصعيداً غير مسبوق لمستويات التوحش فيه.

هنا، لا بدَّ من العودة إلى السؤال المركزي عن الكيفية التي تمكننا من فهم معنى "الإبادة" في السجن والكتابة عنها، خاصة أن مفهوم الإبادة هنا يتعدى المفهوم الذي فرضته المنظومة الحقوقية تاريخياً. وحتى نتمكن من قراءة الإبادة في سياق الأسرى وفي ضوء حرب الإبادة في غزة، فإن هذا الجزء من الدراسة يتناول بشكل أساسي المعطيات المتعلقة بحملات الاعتقال منذ بدء الحرب، وما رافقها من توحش من ناحية، وواقع الأسرى والمعتقلين في السجون والمعسكرات من ناحية أخرى. تعتمد هذه القراءة على الإفادات والشهادات التي أتاحتها المؤسسات المعنية بشؤون الأسرى، والشهادات الحية أمامنا التي وثّقتها هذه الهيئات عند الإفراج عن بعض الأسرى واللحظات الأولى للقائهم.

لقد تضاعفت أعداد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال "الإسرائيلي" ومعسكراته، وأصبحت هناك معطيات معلنة وأخرى خفية لدى سلطات الاحتلال، تحديداً المتعلقة بجريمة الإخفاء القسري التي تحولت إلى أبرز القضايا الراهنة المرتبطة بقضية معتقلي غزة. وحتى إعداد هذا الريبورتاج (أوائل حزيران 2025)، وصل عدد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال "الإسرائيلي" إلى أكثر من عشرة آلاف و400 أسير ومعتقل، من بينهم 49 امرأة، وما لا يقل عن 440 طفلاً، دون أن تشمل هذه الأرقام معتقلي غزة ممَّن يواجهون جريمة الإخفاء القسري والذين يقدر عددهم بالآلاف. وبما أننا نورد بشكل متكرر المعطيات الرقمية، فلا بدَّ من الإشارة إلى أن هذه المعطيات لا تعكس فقط التصاعد في

حملات الاعتقال، بل تعكس كذلك التصاعد في أدوات التوحش، علماً بأنها تعكس المعطى المرتبط بالأعداد التي ما زالت داخل السجن والتي اعترفت بها سلطة السجون فحسب. وبحسب التقديرات المتوفرة، فقد تجاوزت أعداد من تعرضوا للاعتقال، سواء من اعتقل أو من أفرج عنه، 20 ألفاً بحسب التقديرات المتوفرة، ويقدَّر توزيعها بنحو 12 ألفاً من الضفة بما فيها القدس، وأكثر من 10 آلاف من غزة بحسب التقديرات المتوفرة. غير أن المعطى المرتبط بغزة يظلُّ تقديرياً، وذلك استناداً لما هو متوفر لدى المؤسسات، وما أعلن عنه جيش الاحتلال.

ومنذ بدء الحرب، كثَّفت المؤسسات المتخصصة جهودها في توثيق الجرائم والانتهاكات، بالاعتماد على عمليات الرصد والتوثيق وبالاستناد إلى عشرات الشهادات والإفادات التي جمعتها من عائلات المعتقلين، ومن المعتقلين أنفسهم، بالإضافة إلى الأسرى الذين أفرج عنهم لاحقاً. وبالتوازي مع حملات الاعتقال، التي تعتبر الأكبر مقارنة بأي فترات سابقة من الانتفاضات والهبات الشعبية التي شهدتها فلسطين، تصاعدت عمليات الإعدام الميداني واغتيالات المطاردين، بالإضافة إلى تعمُّد إلحاق أضرار جسدية دائمة لا يمكن الشفاء منها للمعتقلين، سواء من خلال إطلاق النار عليهم قبل الاعتقال، أو من خلال عمليات الضرب المبرح، باستخدام أعقاب البنادق والبساطير والهراوات، والكلاب البوليسية. وقد أدَّت هذه الاعتداءات والجرائم الممنهجة إلى إصابة العديد من المعتقلين وأفراد عائلاتهم بإصابات جسدية مختلفة، بينما تعمَّد الاحتلال تركهم دون علاج بعد الاعتقال. وقد كشفت شهادات العائلات العديد من الأعراض النفسية التي ظهرت على أفراد من العائلة، بمن فيهم الأطفال، جراء عمليات الاقتحام الوحشية التي طالت منازلهم.

ولم يقتصر الإجرام والتوحش على المعتقلين فحسب، بل طال عائلاتهم وأصدقاءهم وأقاربهم. وقد وثَّقت الشهادات التي جمعتها المؤسسات أنماطاً عديدة من هذه الممارسات، أبرزها: الضرب المبرح، والتحقيقات الميدانية، والتهديد بجميع أشكاله وصولاً إلى حدِّ التهديد بالقتل والاغتصاب، بالإضافة إلى استخدام الكلاب البوليسية خلال عمليات اقتحام المنازل، واتخاذ العائلات دروعاً بشرية ورهائن. هذا إلى جانب عمليات التخريب الواسعة التي طالت المنازل، ومنها عمليات الهدم والتفجير لمنازل عائلات المعتقلين.

وهنا نشير إلى العديد من الصور والفيديوهات المرتبطة بمرحلة الاعتقال، والتي تداولها جنود الاحتلال بعد التقاطها للمعتقلين وهم محتجزون في ظروف تهدف للمسِّ بالكرامة الإنسانية، كقيام مجموعة من الجنود بتعذيب المعتقلين واحتجازهم بعد تجريدهم من ملابسهم في ظروف مهينة. بالإضافة إلى تداول سلسلة من الفيديوهات والصور التي تُظهر جنوداً يجبرون معتقلين على التقاط الصور بجانب العلم "الإسرائيلي"، وهم مقيدون ومعصوبو الأعين. ومع بدء عمليات الاجتياح البري لغزة، تكثَّفت صور حملات الاعتقال، حيث تعمَّد جنود الاحتلال التقاط الصور لمئات المعتقلين بعد تجريدهم من ملابسهم في أماكن مفتوحة، وصور أخرى لمعتقلين مكدسين فوق بعضهم في شاحنات خاصة لنقلهم وهم عراة.

ويمكن القول إن المشاهد التي حاول جنود الاحتلال ترسيخها عن حملات الاعتقال حملت رغبة واضحة في الانتقام، وعبَّرت كذلك عن المأزق الوجودي الذي يطوِّقهم، فقد حاولوا بهذه الصور خلق مشاهد تنطوي على معاني الانكسار والإذلال، كردٍّ على الصور التي خلقتها معركة "طوفان الأقصى". ولعل

هذه المشهديات، التي حاول الاحتلال ترسيخها في ذهن الفلسطيني، تؤكد بوضوح أن كل التفاصيل المرتبطة بزمن الإبادة، بما فيها صورة الإنسان الفلسطيني، تمثِّل محاولة لإعادة بناء يقين المستعمِر بفكرة وجوده، وكجزء من عمليات "كي الوعي".

وقد شكَّلت حملات الاعتقال نموذجاً لعدة أساليب استخدمها جنود الاحتلال لتحقيق أهدافهم، ولم يقتصر ذلك على طريقة الاعتقال فحسب، بل امتدَّ ليشمل إجبار المعتقلين على ترديد نشيد "دولة الاحتلال" بعد اعتقالهم ونقلهم إلى السجون والمعسكرات. وإذ أتناول فكرة "المشهدية" التي حاول الاحتلال نقلها من داخل بنية السجن، بين الإبادة المباشرة واللحظية في غزة من جهة والإبادة غير المرئية في السجن من جهة أخرى، فإنني أعرج في البداية على مسار "السردية الرقمية" التي شكَّلت أحد أهم التعبيرات عن مستوى التحوُّلات في تصاعد حملات الاعتقال ومستوى التوحش.

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن نحو 33 % من معتقلي الضفة الغربية إما إنهم رهن جريمة الاعتقال الإداري، تحت ذريعة وجود ملف سري، أو معتقلون على خلفية ما يسميه الاحتلال بـ "التحريض". أما في قطاع غزة، فقد صنَّف الاحتلال غالبية المعتقلين ضمن فئة "المقاتل غير الشرعي" وقد سجلت أعداد المعتقلين الإداريين الأعلى تاريخياً، بحسب ما وثَّقته المؤسسات، وكذلك بلغت أعداد الذي يصنفهم الاحتلال بـ "المقاتل غير الشرعي" [14] أعلى مستوى لها منذ إقرار القانون في العام 2002.

ثانياً: السردية الرقمية والتصنيف لمحاولة محاصرة التوحش

مع اشتداد حملات الاعتقال منذ بدء حرب الإبادة، كان على المؤسسات المتخصصة بقضية الأسرى، كما كافة المؤسسات الحقوقية الأخرى المعنية بقضايا مختلفة، رصد التحولات المرتبطة بهذه المرحلة عبر "السردية الرقمية"، والتي تعكس معطياتها مستوى توحش منظومة الاستعمار "الإسرائيلي". وقد شمل ذلك رصد حملات الاعتقال، وتوثيق التحوُّلات في أعداد الأسرى وظروفهم داخل سجون الاستعمار "الإسرائيلي"، فضلاً عن المعطيات المرتبطة بأعداد الشهداء الأسرى والمعتقلين. وعلى الرغم من أن عمليات الرصد والتوثيق تمثِّل أبرز مهمات المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، والتي مارستها على مدار عقود طويلة، إلا أن الواقع في "زمن الإبادة" لم يكن كما قبلها. فقد أفقدت الجرائم المهولة المؤسسات قدرتها على الإحاطة الكافية بالمعطيات والسيطرة عليها، لتجد نفسها في مواجهة مجالات أكثر اتساعاً وضخامة مع مستويات متعددة من التحديات التي لم تشهدها من قبل. وقد فرض ذلك تساؤلات حول قدرتها على التعامل مع الكمِّ الهائل من المعطيات وطبيعة الأدوات المتاحة، في ظل حالة التصنيف المرتبطة بالجغرافيات الفلسطينية المختلفة، مما يمكن وصفه بـ "انكسار للعقل." [15] كما عادت سياسة التصنيف لتحتلَّ الخطاب مجدداً، وقد كانت بارزة في كافة المراحل التي شهدت فيها فلسطين تصاعداً في مستوى المواجهة والمقاومة. ومع أن هذه المرحلة لا تشكل استثناء كما أشرنا في السابق، إلا أن لها خصوصيتها. فما بين الضفة الغربية والقدس، والأراضي المحتلة في العام 1948، وغزة، هناك فارق زمني شاسع، من لحظة "طوفان الأقصى" وما تلاها من إبادة غيَّرت معنى المعطى الذي يمكن رصده وتوثيقه. فعن أي خطاب لسردية رقمية نتحدث وكيف لنا جمع أزمنة الجغرافيات التي فرضتها سياسة التصنيف الاستعمارية؟ إن معطى صغيراً عن جريمة

ارتكبت في الضفة، وعلى الرغم من ارتباطه الكلي بسياق تاريخ الاستعمار "الإسرائيلي" الإجرامي في فلسطين، يتخذ في الزمن الراهن معنى وبعداً آخر، حين يكون الزمن زمن غزة.

فبعد عمليات الاجتياح البري لغزة، تضاعفت التحديات أمام مختلف المؤسسات الحقوقية التي استحالت هدفاً، كما كل شيء في غزة. تمثَّلت هذه التحديات أولاً في قدرة المؤسسات على القيام بدورها، والذي ارتبط بحالة العجز التي أصابت المنظومة الحقوقية برمتها. ولم يقتصر هذا التحدي على غزة التي تعيش زمن الإبادة، بل ارتبط أيضاً بالمعطيات المتعلقة بزمن السجن. فمن خلال عمليات ورصد الشهادات وجمع الإفادات توثيقها، سعينا لفهم معنى ومستوى الإبادة في السجون. ومن جانب آخر، برز تحدٍ إضافي عند رصد المعطيات والتوثيق، تمثَّل في ترسيخ عمليات تصنيف الجغرافية الفلسطينية، مع اضطرار المؤسسات إلى التعامل مع التصنيف الجغرافي من واقع مستوى حالة المواجهة، إلى جانب تصنيف آخر مرتبط بمستوى التوحش الاستعماري. فعلى سبيل المثال، فرض تصاعد عمليات المقاومة في شمال الضفة الغربية، في نابلس وطوباس وجنين وطولكرم وبعض البلدات في قلقيلية، بنداً خاصاً في عمليات التوثيق، على اعتبار أن هذه المناطق تعيش زمناً "خاصاً" لا يمكن تعميمه عند تناول المعطيات المرتبطة بالتوحش الاستعماري، مع اختلاف مستوى المواجهة والمقاومة فيها. تصاعد التحدي أمام حالة الغرق في حالة التصنيف بعد أن امتدَّ ليشمل مزيداً من البلدات والمخيمات، مثل مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس وبلاطة والفارعة، حتى وصل الأمر حدَّ الاستفاضة في عرض معطيات خاصة عن عائلات بعينها، ما يجعل من سؤال الزمن والجغرافيا في المعطى التوثيقي محطة لم يعد ممكناً تجاوزها كما كان عليه الحال من قبل.

ولم يقتصر الأمر على هذا الفخ الاستعماري، إذ يختلف تناول المعطيات كـ"سردية رقمية"، وربطها بالحدث المؤسس لهذه المرحلة، عن كونها "سردية رقمية" مرتبطة بمستوى التوحش الاستعماري "الإسرائيلي"؛ فلكل مسار أهميته ووقته، ما يفرض الكيفية التي يمكن من خلالها تناول هذه السردية وكسر مقولة "لسنا أرقاماً"، بينما يفرض كل شيء في زمن الإبادة أن نكون أرقاماً، ولا شيء سواها. وإذا كان العجز هو سيد الموقف أمام محاولات أن لا نكون أرقاماً، فذلك يدفعنا إلى طرح قضية أخرى، عن إشكالية السرد الرقمي والتوثيق المرتبطة بتاريخ معركة "طوفان الأقصى"، وما تلاها.

ففي تناول السردية الرقمية للمعطيات، تفاوت خطاب المؤسسات الحقوقية وطرحها بين من استند إلى تاريخ "طوفان الأقصى"، وتحديداً باستخدام تعبير "ما بعد السابع من أكتوبر" وبين من استند إلى زمن الإبادة الذي تلا "الطوفان". وقد عنونت المؤسسات سرديتها الرقمية بتعبير "ما بعد السابع من أكتوبر"، و بقيت عالقة في هذا العنوان. تكمن خطورة إسناد الخطاب الحقوقي إلى تاريخ "السابع من أكتوبر" في وقوع المؤسسات الحقوقية، في فخ توجيهها لهذا التاريخ مسؤولية ما جرى ما بعده، دون الإشارة إلى مرحلة الإبادة كعنوان مركزي. وهذا ليس اتهاماً، بل هو محاولة لفهم العناوين الكبرى في زمن الإبادة، كجزء من الرواية الفلسطينية.

ويبرز هنا تساؤل إضافي حول السردية المرتبطة بزمن المقاومة من جهة، والسردية المرتبطة بزمن التوحش من جهة أخرى. يرتبط هذا التساؤل بخطاب المؤسسات التاريخي الذي بقي محتجزاً ضمن

إطار خطاب منظومة حقوق الإنسان العاجز والقائم على وجود واستمرار إنتاج المزيد من "الضحايا". وفعلياً، لم تتمكن هذه المنظومة في الحالة الفلسطينية، ولا حتى في زمن الإبادة، من إيجاد "سلطة" في تشكيل السرديات الرقمية، التي تمثل الوسيلة المركزية في قراءة الانتهاكات والجرائم وسلوك منظومة التوحش الاستعمارية. هنا، تستدعي هذه القضية تساؤلاً عن شكل "الخطاب" الحقوقي الفلسطيني، حتى في أكثر الأزمنة دموية، وإمكانية تقييم كل الخطاب المؤسساتي وغير المؤسساتي في تلك المرحلة ابتداء من العنوان باعتباره إشارة إلى الأساس الذي ارتكزت عليه السردية الرقمية فمثلاً، أرَّخت الملخصات اليومية الصادرة عن المؤسسات المتخصصة في الشهور الأولى على الحرب عناوينها بـ"ما بعد السابع من أكتوبر،" وتغيَّرت اليوم إلى "منذ بدء حرب الإبادة."

ثالثاً: مشهديات التعذيب في السجون والمعسكرات "الإسرائيلية"

هذا الجزء هو الأثقل والأصعب من حيث التناول، ويعيدنا إلى التساؤلات المطروحة، حول إمكانية محاصرة العنف من خلال الكتابة عن واقع الأسرى، وإمكانية فهم "الإبادة" وقراءة أوجهها. فقد تخطَّت كونها "غير مرئية" مع تصاعد أعداد الشهداء الأسرى والمعتقلين، حتى تحوَّلت إلى أكثر المراحل دموية في تاريخ الحركة الأسيرة. وضمن مساعي أجهزة الاحتلال بكافة مستوياتها، ومنها "سلطات السجون" للملمة صورتها التي سُلبت في ساعات أمام العالم، وكذلك أمام آلاف الأسرى الذين تحتجزهم، شرعت باتخاذ إجراءات قمعية تدريجية ومتسارعة، تزامناً مع تنفيذ حملات واسعة شملت الضفة الغربية والقدس والأراضي المحتلة في العام 1948. وقد رافقت عمليات الاعتقال هذه جرائم تعذيب كانت الأشد، وفق ما أكدته عمليات الرصد التي تابعتها الطواقم القانونية في المؤسسات الحقوقية المختلفة. وفي ضوء التحديات التي فرضها ظرف الحرب على المؤسسات الحقوقية، وإعلان الاحتلال منع زيارات الأسرى، سواءً محامين أو عائلات، لجأت المؤسسات في بداية الحرب لرصد المعطيات عبر مسارات بديلة، من خلال الأسرى الذين انتهت محكومياتهم وأفرج عنهم خلال تلك الفترة واستمر هذا الحال قرابة شهرين، إلى أن سُمح لاحقاً للطواقم القانونية بزيارة الأسرى، بينما استمر منع عائلاتهم منها، إلى جانب منع طواقم اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول إليهم.

كما أوضحنا، تنطلق محاولة الكتابة عن السجن في زمن الإبادة من قراءة التوحش في هذه اللحظة كامتداد لنهج قائم وثابت، بما ينطوي عليه من عمليات القتل والتعذيب الممنهج، إلى جانب الإجراءات القمعية التي بدأت منظومة السجن الصهيونية بفرضها تدريجياً. وقد تمثلت هذه الإجراءات بتصعيد الاقتحامات وعمليات القمع الجماعية التي استهدفت زنازين الأسرى، مع تركيز خاص على الأسرى المحكومين بالسجن المؤبد وقيادات الحركة الأسيرة. وقد استخدمت وحدات القمع خلال الاقتحامات مختلف أنواع الأسلحة للاعتداء على الأسرى بالضرب المبرح والتنكيل، ولم تدَّخر أي سلاح أو أداة في قمعهم، ما أدَّى إلى إصابة المئات بكسور وإصابات متفاوتة في مختلف أنحاء أجسادهم. أما فيما يتعلق بتفاصيل "الحياة" في المعتقل، فقد بدأت إدارة السجون بسحب كافة مستلزمات الحياة الأساسية التي يعتمد عليها الأسرى، والتي تشكل الحدَّ الأدنى الذي تمكن الأسرى من انتزاعه بالنضال والمواجهة والإضرابات عن الطعام على مدار عقود طويلة. كما تنوَّعت أساليب التعذيب التي تمَّ رصدها منذ بدء حرب الإبادة، وهنا لا بدَّ من التأكيد مجدداً على أن مفهوم التعذيب في "زمن الإبادة" يتجاوز الإطار الذي

حدَّدتـه منظـومة حقـوق الإنسـان، بـل يتخطى كذلك ما يُعرف بـ "التعذيب" الحديث. وليـس الهدف من ذلك إعـادة تعـريف مفهـوم التـعذيب، بـل تركـه مفتوحـاً في زمن الإبـادة، حيث يكتـسب معنـاه.

وقد عكست شهادات الأسرى والمعتقلين في سجون الاستعمار "الإسرائيلي" ومعسكراته ذروة التوحش، من خلال توظيف مختلف أساليب التعذيب النفسي والجسدي وجريمة التجويع والجرائم الطبية والاعتداءات الجنسية ومنها الاغتصاب، وغيرها من أساليب الإذلال والإهانة. حتى تحوَّلت كل تفصيلة في حيز السجن، وكل ما كان تحت مسمَّى "حق" إلى أداة للتوحش والتعذيب. وقد برزت بشكل أساسي عودة التعذيب الجسدي المكثَّف، فبدت شهادات الأسرى والمعتقلين شبيهة بشهادات الأسرى والمعتقلين في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات للاحتلال، مع فوارق تتعلق ببنية السجن نفسها. فالمرحلة الراهنة ارتبطت بفارق أساسي هو "التطور" الهائل على أدوات منظومة السجن "الإسرائيلية" وأدوات السيطرة والرقابة. فكيف يمكن قراءة الجرائم المهولة والسياسات التي مارستها منظومة السجن الصهيونية على الجسد في "زمن الإبادة"؟ وكيف تغيَّرت الكثير من المفاهيم عن واقع "المواجهة الجماعية" للأسرى في "زمن الإبادة"، بعد انقضاض منظومة السجن الصهيونية على ما حققه الأسرى على مدار عقود من الزمن؟ وهنا، أستعرض بعضاً من السياسات التي وظَّفتها منظومة السجن على أجساد الأسرى مستعيدةً وجهها الأول لعمليات التعذيب. فالتعذيب "الحديث" الذي بدا الوجه الأبرز للمرحلة التي سبقت الإبادة جرَّد نفسه من "حداثة التعذيب" في لحظة الإبادة، واستعاد حقيقته الواضحة من خلال فعل المستعمِر الذي لا لبس فيه.

في هذا الجزء من المسار الثاني، أستعرض بعض الشهادات الخاصة بالأسرى، والتي أتاحتها المؤسسات المتخصصة أو أدلى بها الأسرى أنفسهم، والتي تشكِّل مقدمة لكتابة أخرى تعلق بتقنيات أساليب التعذيب على جسد الأسير الفلسطيني في زمن الإبادة، وكيف يمكن العمل على تفكيك التوحش الاستعماري من خلال رواية الأسرى. وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أهمية اللغة التي أوجدتها شهادات الأسرى، فالتوحش الهائل الذي أدى إلى استشهاد العشرات من الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، وجد نفسه يحمل لغة خاصة تمثل امتداداً للغة التي أوجدتها طبيعة السجن الاستعماري على مدار عقود. فعند الاطلاع على العديد من شهادات الأسرى والمفرج عنهم، نجد أن جزءاً منهم، وتحديداً من اعتُقلوا في بداية الحرب، قد تعرضوا إلى عمليات تعذيب جماعية، غير مسبوقة، بمستواها وكثافتها. وقد كان من الواضح أن هدف الاحتلال منها ليس الحصول على اعترافات من الأسير فحسب، كما ارتبط في ذاكرتنا حول مفهوم التعذيب، وإنما كانت بهدف القتل، من خلال ضرب الأسير على أماكن محددة في جسده أو التسبب له بإعاقة جسدية وضرر نفسي دائم، وهنا أعرض بعض من "مشهديات" التعذيب هذه.

1. بين كسر الأضلاع ومحاولة كسر الإرادة

يقول الأسير (د. م.) في زيارة لمحامي هيئة الأسرى: "بتاريخ 7/ 12/ 2024 أثناء نقلنا من سجن عوفر إلى سجن نفحة قامت قوات "الناحشون" بالاعتداء عليَّ بالضرب المبِّرح في داخل ساحة سجن عوفر ما أدى إلى إصابتي بكسور في أضلاع القفص الصدري وأيضاً تمَّ الاعتداء عليَّ في سجن 'أوهلي كدار' من قبل السجانين حيث قام أحد السجانين بالدوس، على رأسي والضغط على عمودي الفقري." [16]

أما الأسير (ر.خ.)، فيقول: "تعرَّضت للضرب المبرح خلال استشهاد الأسير (ر.ب.) في شهر تشرين الثاني، وأمضيت فترة وأنا أتبوَّل الدماء بسبب ما تعرضت له من ضرب شديد، ما تسبب بإصابتي بكسور في الأضلاع." [17] وهذا ما أشار إليه الأسير: (ز.ه.)، بالقول: "تعرَّضت للضرب المبرِّح، ما سبب لي كسوراً في (رِيَش) الصدر، ونتيجة لذلك أعاني من آلام شديدة، كما تعرَّضت لإذلال ومسبَّات وإهانات شديدة خلال عملية اعتقالي، وإدارة السجون لم تقدم لنا أي علاج، ولم تجرِ أي نوع من الفحوص الطبية."[18]

توثِّق العديد من الإفادات والشهادات إصابة عشرات الأسرى بكسور في الأضلاع جراء عمليات الضرب والتنكيل التي نفذتها وحدات القمع التابعة لإدارة السجون، وقد تكرَّر وصف هذا "المشهد" في أغلب الزيارات والشهادات التي جمعتها المؤسسات المختلفة من الأسرى. ومن اللافت أن معظمهم أشاروا إلى وحدة قمع معينة تسبَّبت بهذه الكسور، وهي وحدة "الكيتر" التي تكرر اسمها في أغلب الإفادات، وتحديداً في سجن النقب الذي برز كساحة للتعذيب. ومع أن سياسة قمع الأسرى بالضرب المبرح هي سياسة ثابتة، إلا أن مستوى التوحش وصل ذروته مع بدء الحرب. وقد أنتج هذا التوحش مفردات أصبحت حاضرة في إفادات الأسرى وشهاداتهم ولم تفارق لغتهم، مثل "الرِّيَش" و "الأضلاع"، لتغدو عنصراً ثابتاً في حديثهم يعبِّر عمَّا تعرَّضوا له من تعذيب، وعنواناً لسياسة جلية تهدف إلى قتل الأسير. وقد أدى ذلك إلى استشهاد معتقلين بعد الحرب، أبرزهم الشهيد عبد الرحمن مرعي من سلفيت، [19] إذ أشارت تقارير التشريح الأولية إلى تعرضه للضرب المبرِّح. [20]

لا تقتصر الشهادات على التغيرات التي طرأت على لغة الأسرى فحسب، بل تمتدُّ إلى أجسادهم، أجساد الأحياء والشهداء، التي هي خير شاهد على ما تعرضوا له من تعذيب لا يزال ماثلاً في لغتهم كذلك. فقد تعمَّدت وحدات القمع التركيز على منطقة الأضلاع لقراءة ذلك من جانب آخر في "قاموس" الأسير الفلسطيني، إذ لطالما رافقت مفردة "الكسر" سياسات منظومة السجن، بل وشكلت الهدف الأبرز لها. وهنا أستعيد ما قالته (ت.أ.) عن محاولة كسر الإرادة: "إن السجن هو أحقر ما أنتجه الاستعمار وهو مقبرة للأحياء، كل يوم يوجد شيء لكسر إرادتنا ومحاولات طوال الوقت لإخبارنا أننا لسنا بشراً، حياتنا متوقفة وكل دقيقة تمرُّ هي عبارة عن سنة في يوم السجن، ولكن بالرغم من كل المعاناة إلا أن معنوياتنا عالية ولن ينالوا منها."[21]

1. العنف الجنسي

شكَّل العنف الجنسي سياسة ثابتة وممنهجة مارستها منظومة الاستعمار "الإسرائيلي" بحق الأسرى والأسيرات، تحديداً. فلم تكن إعادة تفعيل هذه السياسة العنيفة أمراً استثنائياً، بل كان امتداداً لمسار ممنهج لم يتوقف يوماً، غير أن المتغير الأساسي كان في مستوى حضور هذه السياسة في رواية الأسرى والأسيرات مؤخراً. وهنا يبرز التساؤل الممتد والمتجدِّد بفعل استمرار الاستعمار "الإسرائيلي"، وهو ما هو المختلف اليوم؟ وكيف يمكن قراءة العنف الجنسي في ضوء الإبادة؟

فمع تصاعد عمليات اعتقال آلاف الفلسطينيين في مختلف أنحاء فلسطين، يتزايد حديث المفرج عنهم من سجون الاحتلال عن العنف الجنسي، حيث دار الحديث في البداية حول التهديد بالاغتصاب، والتفتيش العاري

أو شبه العاري، بالإضافة إلى التحرُّش... إلى أن أعلنت الأمم المتحدة في تقرير لها عن تعرُّض أسيرتين من غزة للاغتصاب. [22] وتلا ذلك موجة من الإفادات عن الاعتداءات الجنسية بعد سلسلة إفراجات لاحقة. وقد ركَّزت إفادات الأسيرات والأسرى على التحرش، والتعذيب من خلال الضرب على المناطق الحساسة، واستخدام بعض الأدوات لإيذاء الأسرى بشكل متعمَّد. وقد شمل ذلك استخدام جنود الاحتلال جهاز التفتيش كأداة للتحرش، بالإضافة إلى إجبار الأسرى على التعري الكامل، وحملهم على النظر إلى بعضهم البعض، أو وضعهم فوق بعضهم البعض وهم عراة. وقد ظهرت مقاطع فيديو مروِّعة وصادمة في بداية الحرب لمعتقلين عراة، يتعمد جنود الاحتلال تصويرهم، والاعتداء عليهم في ظروف مذلة ومهينة. وشكَّل ذلك أحد المتغيرات البارزة التي يمكن التوقُّف عندها في سياق تطور الممارسات القمعية التي شهدتها الحرب. لم يكن توظيف الاحتلال العنف الجنسي استثناءً، [23] لكن "مشهديات" العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، ومن خلال الصورة، شكَّلت إحدى أبرز الأدوات الحديثة التي أضافت بعداً جديداً لهذا النوع من العنف في زمن الحداثة وزمن الإبادة، ليصبح من أبرز الأسلحة التي وظفها جنود الاحتلال. وكانت الباحثة والحقوقية خالدة جرار قد نشرت ورقة بحثية عن الانتهاكات بحق الأسرى والأسيرات أثناء حرب الإبادة، قبل اعتقالها بفترة وجيزة، [24] استندت فيها إلى شهادات أسرى وأسيرات تحرروا خلال صفقات التبادل في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، وركَّزت فيها على العنف الجنسي... [25] وقد كان من ضمن تلك الوقائع الإجرامية ما جاء عن "معتقل من غزة تمَّت تعريته بشكل كامل وضرب مؤخرته بصعقة كهربائية، وسحب أعضائه التناسلية، إلى جانب أساليب أخرى استخدمت للاعتداء على الأسرى جنسياً، من الصعب شرحها." [26]

وبالعودة إلى إمكانية الكتابة عن الأسرى في زمن الإبادة، نجد أن العنف الجنسي شكَّل أحد أبرز القضايا التي أعيدت إلى الواجهة في تلك المرحلة، ومثَّل جزءاً من اللغة التي ارتبطت بحرب الإبادة، ومنها واقع الأسرى والأسيرات في السجون "الإسرائيلية"، ليصبح أحد أوجه الحرب المستمرة في حيِّز السجن.

2. القيود

تشكِّل القيود أحد أهم الرموز التي تعبِّر عن السجن، فضلاً عن كونها أحد أدوات التعذيب والقمع وسلب الحرية، إذ مجرد أن نرى القيد، نرى السجن. وعلى الرغم من أن هذه الأداة محددة الاستخدام، إلا أن المحتل استخدمها بشكل مكثف في تعذيب الأسرى، وتحولت إلى عنصر مركزي في رواية الأسرى والمعتقلين، بشكل عام، ومعتقلي غزة بشكل خاص. وقد برز استخدام هذه الأداة بشكلٍ أساسي في شهادات الأسرى، بما يشمل كافة الفئات من المعتقلين، من بينهم الأطفال والنساء، ومن تعرضوا للاحتجاز لساعات، وكذلك المرضى والجرحى ومن يعانون من إعاقات حركية فقد استمرت عمليات تقييد بعضهم، وفقاً للشهادات، لأيام قبل نقلهم إلى مراكز التحقيق أو السجون. [27]

ووفقاً لشهادات الأسرى، فقد عانى العديد منهم من انتفاخات وازرقاق في الأيدي جراء الوضعية التي أبقاهم الاحتلال فيها خلال التقييد، أبرزها كان تقييد الأيدي إلى الخلف، وترك الأسير جالساً على ركبتيه لساعات طويلة مع تعصيب العيون. وقد عانى الأسرى لاحقاً من أوجاع شديدة في أجسادهم جراء ذلك، حيث تمَّ استخدام القيود في تعذيبهم خلال نقلهم إلى الزيارة أو ما يُعرف بـ"العيادة"، ما تسبب بسقوط العديد منهم

أثناء النقل. كما أُجبروا على الوقوف وهم مقيدون، ومن منعته القيود من الوقوف تعرَّض للضرب المبرِّح والسحل. وتعمَّدت منظومة السجن إبقاء الأسير مقيداً خلال الزيارة، متجهاً إلى الخلف، علماً أن هذا الإجراء كان يستخدم في "حالة خاصة" ولكنَّه تحول إلى سياسة عامة وممنهجة. [28] أما التحوُّل الخطير في تنفيذ هذه السياسة، فكان بحق معتقلي غزة، حيث كثَّفت منظومة السجن استخدام القيود في التعذيب، وذلك من خلال تقييدهم بشكل دائم وإجبارهم على الجلوس في وضعيات مهينة وصعبة أدَّت، في بعض الحالات، وتحديداً لمن كانت لديه إصابة سابقة في الأطراف، إلى بترها دون تخدير. وقد حدث ذلك بشكل رئيسي في معتقل "سديه تيمان"، [29] الذي شكَّل العنوان الأبرز لجرائم التعذيب ضد معتقلي غزة. [30]

3. مرض الجرب "السكايبوس"

منذ بدء حرب الإبادة، وبالإضافة إلى التعذيب الجسدي، عمدت منظومة السجن بكل ما تملك إلى قتل الأسرى بكل الأدوات المتاحة. وفعلياً، وفَّرت كل الظروف والعوامل لنشر الأوبئة والأمراض في صفوف الأسرى، وذلك بحرمانهم من أدوات النظافة وما يلزم من الضوء والتهوية وترافق ذلك مع مصادرة الملابس وإجبارهم على ارتدائها وهي مبللة. وقد تصدَّر مرض الجرب "السكايبوس" رواية الأسرى خلال زيارات الطواقم القانونية، بالإضافة إلى شهادات الأسرى المفرج عنهم. وكانت هيئة وصور العديد ممن تمَّ الإفراج عنهم خير دليل على ذلك. يقول أحدهم: "بطَّلت أفكِّر بحريتي، صرت أفكِّر أتعالج من المرض." [31] وبهذا، تحوَّل مرض الجرب إلى أداة إضافية للتعذيب، وشكَّل انتشاره كارثة صحية مستمرة في بعض السجون، تحديداً في سجنَي النقب ومجدو، اللذين يعتبران من أبرز السجون المركزية التي يحتجز فيها آلاف الأسرى.[32] وقد أدى هذا المرض إلى استشهاد الأسير محمد منير موسى، [33] الذي كان يعاني من مرض السكري المزمن، وأدَّت إصابته بالجرب إلى استشهاده. [34] وكذلك الشهيد معتز أبو زنيد الذي ارتقى نتيجة إصابته بمرض الجرب. [35]

هناك العديد من الأدوات الأخرى لا حصر لها في بنية السجن، تحوَّلت إلى أدوات تعذيب وتنكيل وبمستوى غير مسبوق من حيث الأثر الذي أحدثته على أجساد الأسرى، وتسببت باستشهادهم. ونذكر هنا محطة ما يسمى (الفحص الأمني – العدد) الذي شكَّل أداة أساسية للاعتداء على الأسرى بالضرب المبرح، ومحاولة قتلهم، كما جرى مع شهيد الحركة الأسيرة ثائر أبو عصب. [36]

4. بين البابين

في حيِّز السجن، تجد لغة مختلفة تشكِّل مفردات قاموس السجن لوصف كل مكان فيه في ضوء التحوُّلات التي طالت حياة الأسرى الاعتقالية. وعلى الرغم من اتساع هذه اللغة وارتباطها بالتطورات التي طالت حياة الأسرى، إلا أن هناك مفردات ظهرت بعد بدء الإبادة تعكس مستوى التوحش والعنف الذي مارسته منظومة السجن، ومنها: بين البابين. يشكِّل هذا الحيز الفاصل بين باب الزيارة وباب القسم، وهو المكان الذي لا تتوفر فيه كاميرات مراقبة، دون أن يعني وجودها تشكيل عائق أمام القمع. في هذا الحيز بالتحديد، يروي العديد من الأسرى، في سجون مختلفة، تعرضهم للضرب المبرح

أثناء نقلهم للزيارات. [37] وبحسب شهادة الأسير السابق (ع.ر.): "الرملة حكاية أخرى، كان يتم تكسير الشباب من الضرب في (المعبار)، بالأخص في منطقة بين البابين، الباب الذي يدخل على القسم والباب الخارجي، منطقة لا يوجد فيها كاميرات، فكانوا السجانين يتعمَّدوا ضرب الأسرى في هذه المنطقة الخالية، حتى ما يكون في دليل أو إثبات في حال إذا الأسير استشهد." [38]

خاتمة: سقوط المنظومة الحقوقية، وأمل التحرير

ليس من السهل التقرير بسقوط المنظومة الحقوقية في مرحلة قائمة لم تنتهِ بعد. لكن إيجاد معنى لمعنى "السقوط" في زمن الإبادة يطال واقع المؤسسات الحقوقية بعد الإبادة، وتآكلها من الداخل والخارج بشكل فجٍّ وعميق لم نشهده من قبل. لقد انعكس هذا الأمر بشكل جلي على واقع المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، ومنها المؤسسات المتخصصة بقضية الأسرى، حيث تحول الخطاب الحقوقي إلى خطاب "عدمي" لا يعبِّر سوى عن حالة عجز تعمَّق معناها مع مرور الزمن. فمع كل يوم كان يرتقي فيه المزيد من الشهداء في غزة، والمزيد من الشهداء في السجون والمعسكرات، بدأت هذه المؤسسات تفقد معناها وجدواها. إلا أنه لا بد من الاعتراف أن معنى "السقوط" بحاجة إلى قراءة معمقة، كونه قد مرَّ بتحوُّلات تراكمية، واتخذ في كل مرحلة معناه. وبكلمات أخرى، لم يكن "السقوط" آنياً أو جديداً للمنظومة الحقوقية أمام المنظومة الاحتلالية، أي إن ما يجري اليوم لا يعتبر حالة استثناء رغم أن مسار الاستثناء [39] في التعامل مع منظومة الاستعمار "الإسرائيلي" هو ما جعل هذا "السقوط" أكثر وضوحاً من أي زمن آخر. ومع استمرار الإبادة ، بأشكالها السافرة والصامتة، فإن السقوط مستمر كذلك على الرغم من أن المؤسسات الحقوقية الفلسطينية أدانته عبر نداءاتها وتوصياتها المستمرة للمنظومة الحقوقية داخل فلسطين وخارجها، وعلماً بأن الأسرى الفلسطينيين كانوا أول من رفع هذا الخطاب حتى قبل حرب الإبادة عبر نداءاتهم الموجهة إلى أحرار العالم، حين لم تُجدِ النداءات للحركة الوطنية الفلسطينية المعطوبة. [40]

لقد شكَّلت عمليات تحرير الأسرى جزءاً من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد تجلَّى التحول الأكبر في الحقبة التالية لاتفاقية أوسلو، إذ خيَّمت حالة من العجز والخذلان الذي انعكس في خطاب الأسرى تجاه تنظيماتهم. ونذكِّر هنا آخر عمليات تبادل وإفراجات جرت في العام 2011، [41] وكانت الأخيرة قبل تاريخ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 والتي شملت 1027 أسيراً وأسيرة. وفي العام 2013، جرى تحرير ثلاث دفعات من الأسرى القدامى المعتقلين قبل توقيع إتفاقية أوسلو ضمن مسار التفاوض، إلا أن الاحتلال نكث بتنفيذ الاتفاق حتى النهاية ورفض الإفراج عن الدفعة الرابعة والتي كان من المفترض أن يتحرر فيها 30 أسيراً. وبعد هذه المرحلة خرق الاحتلال مجدداً صفقة "وفاء الأحرار"، وأعاد اعتقال العشرات من المحررين في العام 2014، وشكَّل لجنة خاصة، عرفت بـ"لجنة الاعتراضات العسكرية"، التي تمَّ العمل بموجب توصياتها على إعادة الأحكام السابقة بحق العشرات من الأسرى المعاد اعتقالهم، وذلك تحت ما يدعيه الاحتلال بوجود "ملف سري." وقد شكَّل هذا التغوُّل أبرز القضايا المتعلقة بمصير آلاف الأسرى الفلسطينيين، من حيث إمكانية تحررهم، ومن حيث وجود ضمانات بعدم اعتقالهم لاحقاً. ومع أنه لا ضمانات يمكن تثبيتها في سلوك الاحتلال

تجاه أي اتفاق، إلا أن هذا الأمر اعتبر سابقة فيما يتعلق بمصير الأسرى المحررين في صفقات التبادل، وخاصة أن الاحتلال عمل على ترسيخ هذه "السياسة" عبر إصدار أوامر عسكرية خاصة بذلك.

وضمن التحولات الكبيرة التي فرضها تاريخ السابع من أكتوبر، إعادة حضور لغة حتمية التحرر من سجون الاحتلال "الإسرائيلي". وبالفعل فقد تحقق ذلك في إطار الاتفاق الذي جرى بين دولة الاحتلال "الإسرائيلي"والمقاومة الفلسطينية بوساطة قطرية ومصرية. فقد تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 19 كانون الثاني/ يناير 2025، وتمَّ الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من الصفقة التي شملت 1777 أسيراً وأسيرة، كان من بينهم 41 أسيراً من محرري صفقة "وفاء الأحرار" المعاد اعتقالهم، وشملت مؤبدات وأحكام عالية، فيما جرى إبعاد 229 من الأسرى المحررين إلى غزة ومصر وتركيا. لا يمكن مقارنة هذه الصفقة مع أية صفقة تاريخية أخرى، خاصة أنها جاءت في إطار حرب إبادة. وكما قال الأسير نائل البرغوثي، الذي تحرر بعد 45 عاماً، إن "قوارب الحرية رست على تضحيات شعبنا في غزة." ولا شكَّ أن اللغة التي حملها الأسرى المحررون، هي جزء من خطاب خاص فرضته المرحلة، بل هي اللغة التي كسرت جزءاً من صورة العجز التي طغت على المرحلة السابقة، وهي اللغة التي تفيد بأن إمكانية التحرر لا تتحقق دون أثمان، وأن جزءاً منها هو إمكانية تحرير الأسرى الذين يشكلون الأثر الأبرز لاستمرار مقاومة الاستعمار "الإسرائيلي". لقد علَّمتنا هذه الصفقة أن إمكانية تحويل المتخيل إلى حقيقة، بفعل العمل المقاوم الذي كسر العجز والمستحيل، هي إمكانية واردة في كل زمان ومكان ◆

الإحالات

[1] أماني سراحنة، "إبادة غير مرئية: تقرير عن أحوال الأسرى الفلسطينيين خلال الحرب،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 137 (2024): 109-116.

[2] "معسكر عناتوت: امتداد لجريمة الإبادة الجماعية لأسرى قطاع غزة وتاريخ من القمع والاضطهاد،" **مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان**، 16 شباط 2025، شوهد في 20 شباط 2025.https://bit.ly/4jzn7Nz.

[3] سعيد الحاج، "كي الوعي.. فهم وحشية الاحتلال وأهدافه،" **موقع الجزيرة نت**، 30 آذار 2024. https://2u.pw/oX8xt .

[4] "العام الأكثر دموية في تاريخ الحركة الوطنية،" **جمعية نادي الأسير الفلسطيني**، شوهد في 1 نيسان 2025. https://2u.pw/OL0Nn.

[5] "عن الأسير نائل البرغوثي، أحد محرري صفقة وفاء الأحرار،" **جمعية نادي الأسير الفلسطيني**، شوهد في 1 نيسان 2025. https://bit.ly/4jZm4qJ .

[6] استناداً لعمليات التوثيق التابعة لمؤسسات الأسرى قبل الحرب.

[7] تقرير صادر عن جمعية نادي الأسير للعام 2014، **جمعية نادي الأسير الفلسطيني**، 17 تشرين الثاني 2022. https://bit.ly/3SK6svX .

[8] أماني سراحنة، **الأسرى الفلسطينيون وجيل الغضب: قراءة أصلانية في السيادة وتقرير المصير** (جامعة بيرزيت: رسالة ماجستير، 2020).

[9] **تقرير مؤسسات الأسرى السنوي للعام 2015**، 17 تشرين الثاني 2022. https://bit.ly/4kThTxd.

[10] سراحنة، **الأسرى الفلسطينيون وجيل الغضب**، مصدر سبق ذكره.

[11] "عام على نفق الحرية،" **جمعية نادي الأسير الفلسطيني**، 5 أيلول 2022، شوهد في 18 تشرين الثاني 2024. https://bit.ly/3SEbbiL .

[12 "بيان هام صادر عن لجنة الطوارئ الوطنية العليا للحركة الأسيرة،" **جمعية نادي الأسير الفلسطيني**، 7 تشرين الثاني 2022، شوهد في 25 تشرين الثاني 2024. https://bit.ly/3SHNWo4.

[13] وليد دقة، **صهر الوعي أو إعادة تعريف التعذيب** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)؛ "ما بعد صهر الوعي: ملهى الإغراء والإغواء،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 139 (2024): 89-111.

[14] جنان عبده، "سياسة الحرب الإسرائيلية واستخدام القانون: تعديل جديد في 'قانون المقاتلين غير الشرعيين' يُرسِّخ إجراءات تنتهك حقوق الإنسان والمعتقلين،" **مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية**، 18 آذار 2024، شوهد في 25 تشرين الثاني 2024. https://shorturl.at/Tf89F.

[15] رنا بركات، "هل السماء تبكي؟ العنف الاستيطاني ونهاية العالم،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 137 (2024): 262 - 267.

[16] تقرير زيارة لهيئة شؤون الأسرى والمحررين في سجن نفحة، **هيئة شؤون الأسرى والمحررين**، 31 كانون الثاني 2024.

[17] تقرير زيارة لهيئة شؤون الأسرى والمحررين في سجن النقب، **هيئة شؤون الأسرى والمحررين**، 7 آذار 2024.

[18] تقرير زيارة لهيئة شؤون الأسرى والمحررين في سجن في سجن (عوفر)، **هيئة شؤون الأسرى والمحررين**، 15 أيار 2024.

[19] "عنف السجون- مقتبس من تقرير انتهاكات حقوق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال 2023، "**مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان**، شوهد في 5 آذار 2025. 8 https://shorturl.at/tMDrR.

[20] "مؤسسات الأسرى: استشهاد الأسير عبد الرحمن أحمد مرعي من سلفيت وهو أب لأربعة أطفال،" **جمعية نادي الأسير الفلسطيني**، 14 تشرين الثاني 2023، شوهد في 1 آذار 2024. https://bit.ly/3SGUraE .

[21]. تقرير زيارة لهيئة شؤون الأسرى والمحررين لسجن الأسيرات (الدامون)، **هيئة شؤون الأسرى والمحررين**، 16 نيسان 2024.

[22] تقرير أممي حول تعرض معتقلتين من غزة للاغتصاب، **الأمم المتحدة**، 19 شباط 2024، شوهد في 19 كانون الأول 2024. https://bit.ly/4krl7bu .

[23] وهناك العديد من الدراسات التاريخية عن فلسطين التي أشارت إلى هذا النوع من العنف، للمزيد انظر: عائشة عودة، **أحلام بالحرية** (رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، 2004).

[24] "نادي الأسير يحمّل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن مصير المعتقلة والناشطة الحقوقية خالدة جرار المعزولة انفرادياً في عزل "نفي تيرتسيا"في ظروف صعبة وقاهرة،" **جمعية نادي الأسير الفلسطيني**، 20 آب 2024، شوهد 20 تشرين الثاني 2024. https://bit.ly/4kpqyYu.

[25] خالـدة جـرار، **الانتهـاكات بـحق الأسـرى والأسيـرات أثنـاء حـرب الإبـادة الجمـاعية علـى غزة** (رام اللـه: الـهيئة المستقـلة لحقـوق الإنسـان "ديـوان المظالـم"، 2023).

[26] من تقريـر صـادر عن هيئة شؤون الأسـرى والمحـررين ونـادي الأسيـر الفلسـطيني حـول زيـارة معتقـلي غزة في المعسـكرات الإسـرائيلية. للمزيـد انظـر: "زيـارة تـحت الأرض لمعتقـلي غزة،" **جمـعية نـادي الأسيـر الفلسـطيني**، 17 تشـرين الثـاني 2017. https://bit.ly/3ZP74nS.

[27] "صـادر عن هيئة شؤون الأسـرى والمحـررين ونـادي الأسيـر الفلسـطيني،" **جمـعية نـادي الأسيـر الفلسـطيني**، 15 تمـوز 2024، شـوهد في 20 تشـرين الثـاني 2024. https://bit.ly/3HvsYq0 .

[28] "كيف تنتـهج إدارة السّجـون استخـدام الأصفـاد (القيـود) وتعـصيب العيـون أداة للتنكيـل بالأسـرى وتعذيبهـم؟" **جمـعية نـادي الأسيـر الفلسـطيني**، 28 آذار 2024، شـوهد في 20 كانـون الأول 2024، https://bit.ly/4kAkaOj.

[29] المصدر نفسه.

[30] "معسـكرات الاحتلال: امتـداد لجريـمة الإبـادة الجمـاعية لأسـرى قطـاع غزة وتـاريخ من القمـع والاضطهـاد - معسـكر سـديه تيمـان،" **مؤسـسة الضمـير لرعـاية الأسـير وحقـوق الإنسـان**، 29 كانـون الثـاني 2025، شـوهد في 5 آذار 2025. https://www.addameer.org/ar/media/5480.

[31] "العام الأكثر دموية،" مصدر سبق ذكره.

[32] شهادة لأحد الأسرى المفرج عنهم (م.ر.)، **جمعية نادي الأسير الفلسطيني**، تشرين الأول 2024.

[33] "هيئة الأسـرى ونـادي الأسيـر: "كارثة صـحيّة في سجن (النقب) مـع استمـرار انتشـار مـرض الجـرب –سـكابيوس بين صفـوف الأسـرى،" **جمـعية نـادي الأسيـر الفلسـطيني**، 4 تشـرين الثـاني 2024، شـوهد في 20 كانـون الأول 2024. https://bit.ly/444CvwW.

[34] "هيئة الأسـرى ونـادي الأسيـر: استشـهاد الأسيـر محمـد منيـر موسـى من بيت لحـم في مستشفى سـوروكا،" **جمـعية نـادي الأسيـر الفلسـطيني**، 13 تشـرين الأول 2024، شـوهد في 20 كانـون الأول 2024. https://bit.ly/4mWIc7O.

[35] "هيئة الأسـرى ونـادي الأسيـر تستعرضـان إفـادة لأحـد الأسـرى المفـرج عنهـم والذي رافق الشـهيد محمـد منيـر موسـى من شـهر آذار حتـى شـهر أيلـول،" **جمـعية نـادي الأسيـر الفلسـطيني**، 13 تشـرين الأول 2024، شـوهد في 20 كانـون الأول 2024. https://bit.ly/4dPHi8G .

[36] "هيئة شؤون الأسـرى ونـادي الأسيـر تكشفـان تفاصيـل جديـدة عن استشـهاد المعتقـل مـعتز أبـو زنيـد،" **جمـعية نـادي الأسيـر الفلسـطيني**، 14 كانـون الثـاني 2025، شـوهد في 3 آذار 2025. https://bit.ly/4dTbEHF .

[37] مؤسسة الضمير، **عنف السجون**، مصدر سبق ذكره، 11.

[38] "إحـاطة شـاملة عن آخـر المستجـدات حـول الظـروف الاعتقـالية في سجني (مجـدو) و(النقب)،" **جمـعية نـادي الأسيـر الفلسـطيني**، 26 كانـون الثـاني 2024، شـوهد في 20 كانـون الأول 2024. https://bit.ly/4dWWCR9 .

[39] سراحنة، **إبادة غير مرئية**، مصدر سبق ذكره.

[40] المصدر نفسه.

[41] "هيئة الأسـرى ونـادي الأسيـر الفلسـطيني تستعـرض أبـرز عمليـات التبـادل مـع الاحتلال،" **جمـعية نـادي الأسيـر الفلسـطيني**،17 كانـون الثـاني 2025. ، https://bit.ly/3HwkGyc .